الحلقة (٢٣)

انتهينا من حكم توسط الخبر، وعرفنا أنه يجوز أن يتوسط مع جميع الأفعال، ثم تحدثنا على تقديم الخبر على كان وأخواتها، أي على الفعل والاسم معا، وقلنا أنه جائز مع جميع الأفعال ولكن يستثنى من ذلك دام، لوجود ما يمنع في دام، فهي لا تعمل إلا بـ ما الموصولة، والآن نأتي إلى:

حكم توسط معمول خبر هذه الأفعال بينها وبين الخبر

المعمول: هو الذي وقع عليه العمل، وهو عمل العامل، إذا عندنا ثلاثة أركان: معمول وعامل وعمل.

الخلاصة:

المعمول: هو المنصوب أو المرفوع أو المجرور أو المجزوم.

العامل هو الذي أحدث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم **مثل**: الفعل، اسم الفاعل والحرف وحروف الجر، حرف الجر عامل لأنه أحدث جرا، لم تدخل على المضارع عاملة لأنها أحدثت جزما.

والعمل الركن الثالث هو: الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، هذه المصطلحات لابد لطالب علم النحو أن يدركها ويفهمها، فقضية معمول هذه الأفعال يعني خبر هذه الأفعال قد يعمل في كلمة أخرى إما رفعا أو نصبا أو جرا، فهذا المعمول الذي عمل فيه خبر هذه الأفعال **هل يجوز أن يتوسط بينها وبين الخبر؟** يعني يتقدم على الخبر ويقع بعد كان وأخواتها، هذا سؤال نعرف الإجابة عليه الآن.

نقول **المعمول** هو الذي وقع عليه عمل العامل والعمل هو **الرفع** أو **الجر** أو **النصب** أو **الجزم**، ليس هناك عمل خامس في النحو، **والعامل** هو الفعل أو الحرف أو الاسم المشبه للفعل في العمل مثل اسم الفاعل واسم المفعول فهذه الأشياء تعمل بمعنى **ترفع** أو **تنصب** أو **تجر** أو **تجزم**.

حكم توسط معمول خبر هذه الأفعال بينها وبين الخبر فيه تفصيل:

معمول الخبر له حالتان:

الحالة الأولى أن يكون معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا: وفي هذه الحالة يجوز أن يتوسط هذا المعمول بين الفعل وخبره عند جميع النحويين، إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فهنا يجوز أن يتوسط بين الفعل وبين خبره عند جميع النحويين، **لماذا؟**

قالوا لأن الظرف والجار والمجرور بسبب كثرة ورودها في الكلام تساهلوا فيها، وكان لها أحكاما خاصة ليست لغيرها، فيتساهل فيها أكثر من غيرها بسبب كثرة ورودها في الكلام.

مثال ذلك: فمثال المعمول الظرف: كان **عندك** زيد معتكفا ننتبه الآن ونفصل المثال، اسم كان: زيد، وخبر كان معتكفا، معتكفا اسم فاعل وقلنا أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، و**عندك** معمول للخبر، لأن الأصل كان زيد معتكفا **عندك**، **فعندك** ظرف متعلق بمعتكف، الذي عمل النصب في هذا

الظرف هو معتكف وهو خبر كان، إذاً عندك معمول الخبر، **وتلحظون أن معمول خبر كان توسط بينه وبين الفعل كان، وهذا جائز لماذا؟** لأنه ظرف، فنقول عندك معمول لخبر كان معتكفا وجاز هنا توسيط معمول الخبر بين الفعل كان وخبره معتكفا لأن المعمول هنا ظرف.

مثال آخر: مثال الجار والمجرور (صار **في البيت** محمد نائما) هنا صار أين اسم صار؟ محمد، وأين خبرها؟ نائما، وفي البيت جار ومجرور متعلقان بـ نائما، فنائما اسم فاعل وهو الذي عمل بالجار والمجرور، **ففي البيت** متعلقان بنائما، إذا هما معمولان للخبر **في البيت** جار ومجرور معمول لخبر صار، ولماذا جاز التوسط؟

تلحظون **أنه توسط بين الخبر وبين الفعل وهذا جائز لماذا؟** لأن معمول الخبر جار ومجرور، والأصل صار محمد نائما **في البيت**، نقول جاز توسيط معمول الخبر نائما بين صار واسمها وهو محمد لأن المعمول جار ومجرور وهو **في البيت**، إذا نقول معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جار ومجرور يجوز توسطه بين الأفعال وبين الخبر.

الحالة الثانية: أن يكون معمول الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، فإذا كان أي شيء غير جار ومجرور وقع خلاف بين النحويين.

▪**القول الأول**: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز توسيط معمول الخبر في هذه الحالة.

▪**القول الثاني**: **أجاز** الكوفيون **ذلك**، فيجوز عندهم أن تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلا، أصل المثال كان زيدٌ آكلاً طعامك، وخبرها آكلا، آكل هنا اسم فاعل يعمل عمل الفعل، يعني كأنه قال كان زيد يأكل طعامك، فطعام هنا معمول لآكل، وآكل هنا خبر كان، وهنا توسط بين الخبر وبين الفعل، هل هذا التوسط جائز أو غير جائز؟ هذا المعمول ليس ظرفا وليس جارا ومجرورا مفعولا به، يعرب هنا مفعولا به ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا، فإذا كان معمول الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فيه خلاف فالبصريون **يقولون هذا ممتنع** فيرون أن هذا المثال غير صحيح، لأنه وسّط معمول الخبر بين الفعل وبين الخبر وهذا لا يجوز، لأن المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا.

أما الكوفيون **فقالوا هذا يجوز** وهذا مثالهم كما سبق، نقول فطعام معمول خبر كان، وقد توسط بين الفعل كان وخبره آكلا، والمعمول هنا مفعول به للخبر آكلا، وهذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين.

إذا الخلاصة معمول الخبر هل يجوز توسطه؟ نقول له حالتان

(١) إما أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، وفي هذه الحالة يجوز توسطه عند جميع النحويين ومثاله: كان **عندك** زيد نائما.

(٢) أما إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، أي شيء غير الظرف والجار والمجرور ففيه خلاف بين النحويين، فالبصريون لا يرون جواز ذلك، والكوفيون يرون جواز ذلك، ومثاله: كان

طعامك زيد آكلا.

حكم استعمال هذه الأفعال تامة

تعرفون أنه كما قلنا قبل، أن الأصل في كان وأخواتها أنها ناقصة، بمعنى أنها تحتاج إلى خبر، بمعنى أنها لا تكتفي بمرفوع بل تحتاج إلى منصوب بعدها يكمل المعنى، فلو قلت: كان زيد فالمعنى ناقص، وليس محمد، وصار الجو، كل هذه الأمثلة جمل ناقصة **متى تكتمل؟**

تكتمل بوجود المنصوب، فتقول كان زيد كريما، ليس محمد بخيلا، صار الجو معتدلا، هذا الأصل في كان وأخواتها لكن... ننتبه إلى أن هناك في بعض أساليب العرب في القرآن الكريم وفي غيره جاءت بعض هذه الأفعال تامة، بمعنى أنها تكتفي بالمرفوع.

نقول **قد تستعمل** هذه الأفعال تامة، "**قد**" إذا دخلت على الفعل المضارع في مثل هذه الأساليب فإنها تفيد التقليل.

ومعنى كونها تامة أنها تستغني بالمرفوع، يعني يكتفي الكلام بذكر المرفوع ويتم، فيتم معناها بذكره فقط، أي ذكر المرفوع، ولا تحتاج خبر، ويعرب الاسم المرفوع بعدها حينئذ فاعلا، يعني إذا كانت هذه الأفعال "كان وأخواتها" تامة فمعنى ذلك أن المرفوع الذي بعدها يعرب فاعلا ولا نقول اسم كان، أو اسم صار، نقول فاعلا مرفوعا، لأنها انتقلت الآن من النقصان إلى التمام في بعض الأساليب التي سنأخذها، لكن يستثنى من هذه الأفعال ثلاثة لا يجوز استعمالها تامة بل تستعمل ناقصة لأنه لم يرد استعمالها إلا ناقصة وهي (فتئ وزال وليس) بل يجب أن تأتي ناقصة في جميع الأساليب، لماذا؟ لأنه لم يسمع أنها استعملت تامة عند العرب، والذي يريد الصواب والتحري والدقة لابد عليه أن يتقيد ويلتزم بما تكلم به العرب.

الأمثلة: والشواهد على استعمال هذه الأفعال تامة نحو:

١ــ **اختلف القوم فكانت الحرب** إذا أردنا أن نعرب نقول كان جاءت تامة، فكان فعل ماضي مبني على الفتح فعل تام، التاء حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، الحرب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لاحظوا هنا كانت بمعنى وقعت، ووقع فعل تام، والحرب هنا فاعل وليس اسم لكان **لماذا؟** لأن كان هنا تامة.

٢ــ ومنه قوله تعالى: {**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**} كان هنا تامة بمعنى حصل، وإن حصل ذو عسرة أو وإن حدث ذو عسرة أو إن وقع ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وذو هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

٣ــ ونحو أصبحنا إذا قلت مثلا أصبحنا وفي الحديث الشريف (**أصبحنا وأصبح الملك لله**) هنا أصبحنا وأمسينا وأمسى الملك لله وأضحينا وبتنا وظللنا، إذا قلت أصبحنا تقول مثلا لزميلك أصبحنا هنا الكلام تام لماذا؟ لأن الفعل تام، إذا قلت أمسينا بمعنى دخلنا في الصباح ودخلنا في

المساء.. إلخ، فهنا هذه الأفعال تامة، وتلحظون أن المعنى اكتفى وتم المعنى بذكر المرفوع، فـ"نا" في محل رفع فاعل، أين الخبر؟ ما فيه خبر لماذا؟ لأن هذه الأفعال تامة، وهذه الأفعال إذا كانت تامة فالمرفوع بعدها يعرب فاعلا ولا تحتاج إلى خبر، والفاعل هنا "نا" الدالة على المتكلمين، ولا خبر هنا لأنها أفعال تامة، ومعانيها أصبحنا أي دخلنا في الصباح، وأمسينا أي دخلنا في المساء، ودخلنا في الضحى والمبيت والظل.

٤ــ ونحو هذه الأمثلة قوله تعالى: {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} نتأمل هذه الآية تمسون فعل من أمسى تمسون، وهو هنا فعل تام وواو الجماعة فاعل، وما فيه خبر، لماذا؟ لأن هذا فعل تام يكتفي بالمرفوع، فتمسون اكتفى الكلام بذكر المرفوع وواو الجماعة هنا في محل رفع فاعل، وحين تصبحون أيضا هنا فعل تام من أصبح فعل تام وواو الجماعة فاعل وليس اسم، ما نقول اسمها وإنما نقول فاعل، لماذا؟ نقول لأنها استعملت هنا تامة، ونقول تمسون وتصبحون فعلان تامان وفاعلهما واو الجماعة ولا يحتاجان لخبر لماذا لأنهما تامان، والمعنى فسبحان الله حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، وتدخلون فعل ناقص أو تام؟ واضح أن تدخلون فعل تام لأنه يكتفي بالمرفوع، فتمسون تامة لأنها بمعنى فعل تام، وتصبحون أيضا تامة لأنها بمعنى فعل تام وهو تدخلون.

٥ــ ومنه قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} هنا دامت السماوات والأرض مادامت دام هنا فعل ماضي مبني على الفتح والتاء حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، السماوات هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والواو حرف عطف، والأرض معطوف على السماوات، أين الخبر؟ مادامت السماوات والأرض ما فيه خبر هنا! دام هنا تامة بمعنى بقيت خالدين فيها ما بقيت السماوات والأرض، فالسماوات فاعل فدام هنا فاعل لأنها اكتفت وتمت بذكر المرفوع فقط، إذا هنا استعملت دام تامة، وهنا بمعنى بقي، فدام فعل تام وفاعله السماوات والمعنى خالدين فيها ما بقيت السماوات.

٦ــ وقال تعالى{ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ } هنا تصير فعل مضارع صار يصير وتصير هنا فعل مضارع من صار، الآن تصير استعملت تامة أم ناقصة؟ نقول هنا استعملت تامة، وهنا بمعنى ترجع، وإلى الله ترجع الأمور، وترجع فعل تام، وإعراب الأمور هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا نحتاج هنا إلى خبر لأنها تكتفي بالمرفوع، والمعنى تصير الأمور أي ترجع الأمور أو تعود الأمور.

ما تختص به "كان" عن بقية أخواتها:

طبعا تلحظون أن النحويون يقولون كان وأخواتها، **لماذا لم يقولوا ليس وأخواتها؟ أو لماذا لم يقولوا صار وأخواتها؟** خصوا كان والتي تسمى أم الباب، ولكل باب من الأدوات لها أم، مثلا إن وأخواتها،

أدوات الاستفهام لها أم، وأدوات النداء لها أم وهي يا، فكل أدوات يكون لها أم، هذه الأم ما تجعل أماً إلا لأنها تختص بخصائص ليست لغيرها، فالذي سنتحدث عنه الآن هو خصائص "كان".

كان لم تكن أما للباب إلا لأنها اختصت وتفردت بأشياء ليست لأخواتها، من هذه الأشياء التي اختصت بها نذكرها الآن نقول

الأول: جواز زيادتها في الكلام، بمعنى أنها تأتي لكنها زائدة، يعني ليس لها أي أثر، ليس لها إعراب، وليس لها عمل، ولو سقطت من الكلام لما اختل المعنى، هذا معنى كونها زائدة، بخلاف بقية أخواتها لا تستعمل زائدة، بمعنى أنها إذا جاءت لابد أن يكون لها اسم ويكون لها خبر، **وأما كان فقد تأتي في بعض الأساليب زائدة، بمعنى أنها ليس لها اسم وليس لها خبر، وبمعنى أنك لو حذفتها لما تأثر الكلام، فوجودها كعدمها زائدة**، لكن زيادتها في الكلام لا تكون إلا بشرطين: نقول ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا، فلا تحتاج إلى اسم وخبر، وأنها لو حذفت لما تأثر الكلام بحذفها، وتعرب الجملة وكأنها غير موجودة في الكلام، يعني إذا أردنا أن نعرب الجملة كأن كان هذه غير موجودة في الكلام، لو مثلا مسحتها أو حذفتها فالإعراب لن يتغير لكن متى تزاد كان، قال تزاد كان بشرطين:

الأول: **أن تكون بلفظ الماضي** كان، أما بصيغة المضارع أو الأمر فلا تزاد مثل يكون أو كن فلا تزاد بهذه الصيغة، لا بد أن تكون بصيغة الماضي كان.

الثاني: **أن تقع بين شيئين متلازمين، أي تفصل بين شيئين متلازمين** والأشياء المتلازمة كثيرة مثل المبتدأ والخبر، ومثل الفعل والفاعل، ومثل الفعل ونائب الفاعل، ومثل النعت والمنعوت، فإذاً إذا وقعت كان بلفظ الماضي ووقعت بين شيئين متلازمين جاز في هذه الحالة أن تكون زائدة.